لها نزاعاً لن يكون من الممكن تسويته على الاطلاق» (**الملف** ، العدد ٣٨، أيار ـ مايو ١٩٨٧).

وفي الاتجاه عينه، يحذر عمانوئيل سيفان من الوضع الحالي للاحتلال، ويدعو الى ازالته «قبل فوات الاوان، وقبل نزول البلاء... لصورة دولة اسرائيل [التي] من شأنها ان تتحول بسرعة الى مجتمع ذي قوميتين، يؤمن بمبدأ القوة، وعنصري، تحكم فيه الاغلبية، التي يملؤها [احساس] بتفوقها كشعب مختار، [والتي] تستخدم اساليب العنف ضد أقلية محرومة من الحقوق» (عمانوئيل سيفان، «كيف نتخلص من الوضع الاستعماري»، **المصدر نفسه** ، العدد ٣٠، أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٦).

أما المعسكر الداعي الى ضم المناطق المحتلة، فيقف في طليعته حركة «هتحياه» اليمينية المتطرفة بزعامة عضو الكنيست، يوفال نئمان، وعضو الكنيست، من هتحياه ايضاً، غيئولاه كوهين، وزعيم حركة «كاخ» العنصرية، عضو الكنيست مئير كهانا، وموشي ليفنغر، احد زعماء حركة«غوش ايمونيم» الاستيطانية. وعلى الرغم من تأييد هؤلاء للضم، الا ان مواقفهم تتفاوت بشأن مصير ومستقبل السكان العرب، في حالة ضم المناطق المحتلة بصورة قانونية ورسمية الى اسرائيل. فبينما يطالب كهانا بطرد العرب من كل «أرض اسرائيل»، يقترح يوفال نئمان اخراج نصف مليون عربي من المناطق المحتلة «كشرط للسلام مع الدول العربية؛ وكذلك يقترح رفض منح العرب حقوقاً ديمقراطية، من اجل تقليص نفوذهم السياسي» (**المصدر نفسه** ، العدد ١٠، كانون الثاني ـ يناير ١٩٨٦). أما غيئولاه كوهين، فترى ان الطريق الوحيد لتحريك المواطنين الفلسطينيين، ودفعهم الى القبول والتسليم بوجود الدولة اليهودية، اسرائيل، تكمن في اتخاذ قرار سريع بضم المناطق المحتلة الى السيادة الاسرائيلية، وان يشمل هذا الضم السكان والاراضي. وتعتقد كوهين بأنه، في مثل هذه الحالة، «سيكون واضحاً بالنسبة للعرب ما هو الاطار السياسي الذي يفهم، وماذا يعني وجودهم هنا، وسوف يتعاملون مع هذا الوضع ومع هذا الوجود [تماماً] كما حدث... سنة ١٩٤٩ بالنسبة للمواطنين العرب الذين بقوا في اسرائيل» (مردخاي غور، «من يضمن وقف الاعمال المسلحة حتى لو قامت دولة فلسطينية»، **الشعب** ، ٢٠/٦/١٩٨٧؛ نقلاً عن **دافار** ، من دون ذكر تاريخ النشر). أما الحاخام موشي ليفنغر، فيدعو الى ضم المناطق المحتلة، داعياً سكانها العرب الى الاختيار بين البقاء وقبول ان يكونوا سكاناً محليين في دولة اسرائيل، او مغادرة البلاد حيث «الاردن افضل لهم، وكذلك بقية البلدان العربية». وقال ليفنغر، في هذا الصدد: «هذه البلاد [الضفة وقطاع غزة اضافة الى اسرائيل] لنا، وعليهم [السكان العرب] ان يفهموا ذلك... وان يحترموا عودتنا الى وطننا القومي، بعد سنوات عديدة قضيناها في الشتات. ليس من أجل هذا وحسب، ولكن، أيضاً، بسبب اعمارنا البلاد والدفاع عنها، كما فعلنا حتى الآن». واضاف: «ولهؤلاء الذين يرغبون في التعبير عن ولائهم لنا نقول: سنضمن لهم كامل الحقوق، ما عدا الحرية السياسية. وعليهم ان يعرفوا ان هذه البلاد هي لليهود. ربما تعاملوا معنا واصبحوا ناجحين، ولكن عليهم احترام قانوننا وتفهم اننا الاغلبية الحاكمة». ويعتقد ليفنغر بأنه يمكن، خلال فترة ما بين خمس وعشر سنوات، انقاص عدد الفلسطينيين المقيمين في المناطق المحتلة، على الاقل، الى نصف عددهم الحالي (يهودا ليطاني، «ارث من الكراهية»، **جيروزاليم بوست** ، ٥/٦/١٩٨٧).

الى ذلك، أجرى معهد «داحاف» للبحوث، بادارة د. مينا تسيمح، استقصاء للرأي، طرح خلاله السؤال التالي، على عدد من الاسرائيليين من سكان المدن: ما هو الحل المفضل في نظرك لمشكلة السكان العرب الموجودين خارج الخط الاخضر ؟ فأجاب ١٥ بالمئة بأنه ينبغي طرد عرب المناطق المحتلة الى الدول العربية؛ وقال ٤٣ بالمئة انه يمكن، فعلاً، ان نسمح لهم بالعيش هنا (في المناطق المحتلة) من دون ان ينالوا أية حقوق سياسية، بما في ذلك حق الانتخاب؛ وأيد ٢٦ بالمئة منح سكان المناطق المحتلة حق تقرير المصير؛ بينما أيد ١٥,٥ بالمئة منحهم حقوقاً مدنية كاملة في اسرائيل (**الملف** ، العدد ٥، آب ـ اغسطس ١٩٨٤؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، الملحق، ٢٠/٧/١٩٨٤).

قد يكون هذا الاستطلاع، الذي أجري في منتصف العام ١٩٨٤، خير ما يعكس اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي، وموقفه من القضية الفلسطينية. فمثلما تدل النتائج، فان ٥٨ بالمئة يؤيدون ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل. ويتراوح موقف هؤلاء بين المطالبة بطرد العرب أو إبقائهم من دون اية حقوق